

قطاع غزة: الأثر الإنساني للحصار

حزيران/يونيو 2015

حقائق رئيسية

- في حزيران/يونيو 2007 ، في أعقاب سيطرة حماس على غزة ، فرضت إسرائيل حصار بري وبحري وجوي على قطاع غزة.
- أدى الحصار إلى تقليص الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة بنسبة 50 بالمائة (البنك الدولي، أيار/مايو 2015).
- بلغ مستوى البطالة في غزة 43 بالمائة في المتوسط خلال عام 2014: وهو أعلى مستوى للبطالة في العالم. وتزيد نسبة البطالة بين الشباب عن 60 بالمائة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني).
- يحصل ما يقرب من 80 بالمائة من سكان غزة على شكل ما من أشكال المساعدات الدولية والجزء الأكبر منها هو المساعدة الغذائية.
- بلغ المتوسط اليومي لعبور حاملي التصاريح من قطاع غزة من خلال معبر إيريز الذي تسيطر عليه إسرائيل 449 شخصاً في الأشهر الخمسة الأولى من عام 2015، أكثر من الضعف في الفترة ذاتها من عام 2014، ولكن أقل من 2٪ من العبور اليومي لـ 26,000 قبل أيلول/سبتمبر عام 2000 (الانتفاضة الثانية).
- كان معبر رفح الذي تسيطر عليه مصر مغلقاً بشكل مستمر، بما في ذلك أمام مرور المساعدات الإنسانية، منذ 24 تشرين الثاني/أكتوبر 2014، ولم يفتح إلا بشكل جزئي في 15 يوماً فقط من 219 يوماً حتى أيار/مايو.
- معبر كيرم شالوم (كرم أبو سالم) هو المعبر التجاري الوحيد الذي يعمل حالياً، من بين أربعة معابر مماثلة في الفترة التي سبقت فرض الحصار.
- تصنف إسرائيل مواد البناء الأساسية (الحصى وقضبان الحديد والإسمنت)، إلى جانب مجموعة واسعة من قطع الغيار وأجهزة الكمبيوتر والمركبات، باعتبارها مواد "مزدوجة الاستخدام"، وتفرض قيوداً على استيرادها.
- لم يدخل إلى غزة سوى أقل من 1 بالمائة فقط من مواد البناء المطلوبة لإعادة بناء البيوت التي دمرت أو لحقت بها أضرار أثناء العمليات القتالية والاحتياجات الناجمة عن النمو الطبيعي (مجموعة الإيواء حزيران/يونيو 2015).
- غادر غزة عن طريق إسرائيل 408 شاحنات محملة بالبضائع في الأشهر الخمسة الأولى من عام 2015، بما يقارب خمسة أضعاف في الفترة نفسها من عام 2014 (83) ولكن 7 بالمائة فقط مقارنة بالفترة المماثلة من عام 2007، قبل فرض الحصار (5451 شاحنة).
- الوصول إلى المناطق التي تقع على بعد عدة مئات من الأمتار من السياج الإسرائيلي المحيط بقطاع غزة محفوف بالمخاطر أو محظور، الأمر الذي يعوق أو يمنع الأنشطة الزراعية.
- يسمح لصيادي الأسماك بالوصول إلى مسافة تقل عن ثلث مناطق الصيد المخصصة لهم بموجب اتفاقية أوسلو، إذ يسمح لهم بالوصول إلى مسافة ستة أميال بحرية فقط من 20 ميلاً بحرياً.

3. **أدت القيود الإسرائيلية على استيراد مواد ومعدات البناء الأساسية إلى تدهور في نوعية الخدمات الأساسية إلى حد كبير، وتعرق إعادة بناء البيوت وترميمها.** وأدى فرض القيود على الحصول على هذه المواد منذ عام 2007 إلى منع أو تأجيل بناء المنازل والبنية التحتية وترميمها وتطويرها، لمتابعة النمو السكاني السريع ومعالجة آثار الدمار الناجم عن الجولات المتكررة من العمليات القتالية. وأدى هذا إلى تدني نوعية خدمات التعليم والصحة والمياه والصرف الصحي المتاحة في غزة وإطالة أمد تهجير أولئك الذين فقدوا بيوتهم. وبينما لا تزال القيود المفروضة على الواردات سارية المفعول، في أعقاب وقف إطلاق النار في آب/أغسطس 2014، وسمحت آلية اعمار غزة المؤقتة بمراقبة المواد التي يفرض على دخولها قيوداً، مما أدى إلى ارتفاع ملحوظ في عبور مثل هذه المواد.

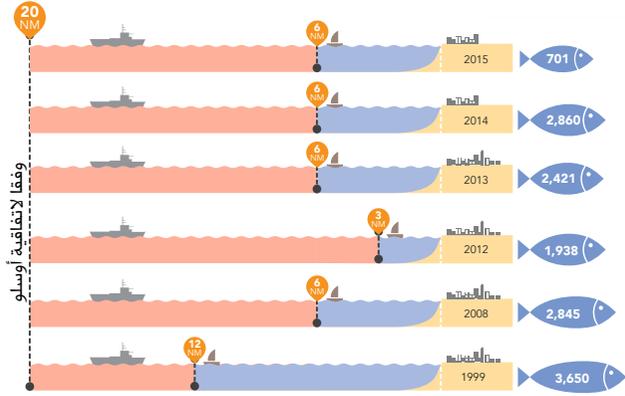
4. **يتعين على إسرائيل، بوصفها قوة الاحتلال، إنهاء الحصار الذي يجرم الفلسطينيين في غزة من ممارسة مجموعة واسعة من حقوقهم الإنسانية.** وأشار الأمين العام للأمم المتحدة إلى أن الحصار والقيود المرتبطة به تتعارض مع المادة 33 من اتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر العقوبات الجماعية. ومع الترحيب بإجراءات تخفيف القيود التي اتخذتها إسرائيل في الآونة الأخيرة، فإن رفع القيود بشكل كامل أساسي لوقف التدهور المستمر في ظروف المعيشة في غزة والحيلولة دون حدوث دورة جديدة من العنف.

1. **1.8 مليون فلسطيني في غزة «محاصرون» ومحرومون من حرية الوصول إلى بقية الأرض الفلسطينية المحتلة والعالم الخارجي.** القيود على حرية التنقل التي تفرضها إسرائيل منذ أوائل التسعينات والتي جرى تشديدها في حزيران/يونيو 2007 ، مشيرة إلى مخاوف أمنية ، قوضت مصادر كسب الرزق في غزة وأدت إلى تفتيت الأرض الفلسطينية المحتلة ونسيجه الاقتصادي والاجتماعي. لكن السلطات الإسرائيلية زادت بقدر كبير في الأشهر القليلة الماضية عدد تصاريح المغادرة الصادرة للفلسطينيين، ولكن لا يزال المؤهلون للحصول على هذه التصاريح يشكلون أقلية صغيرة، وهم أساساً المرضى ورجال الأعمال والعاملون في المنظمات الدولية. وتفاقمت عزلة قطاع غزة بسبب القيود التي تفرضها السلطات المصرية على المعبر الوحيد للمسافرين (رفح).

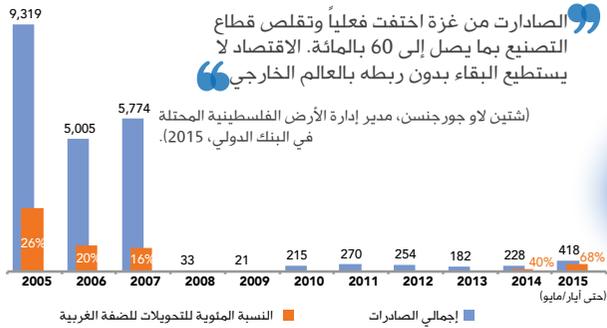
2. **القيود التي تفرضها إسرائيل على حرية الوصول منذ فترة طويلة قوضت اقتصاد غزة، مما يؤدي إلى مستويات مرتفعة من البطالة وانعدام الأمن الغذائي والاعتماد على المساعدات.** وتشمل هذه القيود المفروضة قيوداً على نقل البضائع إلى الضفة الغربية وإسرائيل؛ وعلى «المواد مزدوجة الاستخدام»؛ وعلى وصول الناس إلى الأراضي الزراعية ومياه الصيد. وخففت السلطات الإسرائيلية مؤخراً بعض هذه القيود، لكن القيود الأساسية لا تزال سارية، الأمر الذي يمنع حدوث تحسن كبير في الاقتصاد. وتفاقم هذا جراء تدمير الأصول الاقتصادية خلال الأعمال القتالية والنقص الحاد في الكهرباء وعجز حكومة الاجماع الوطني الفلسطينية من تولي مهام الحكومة الفعلية في قطاع غزة ، بسبب الانقسام الداخلي المستمر.



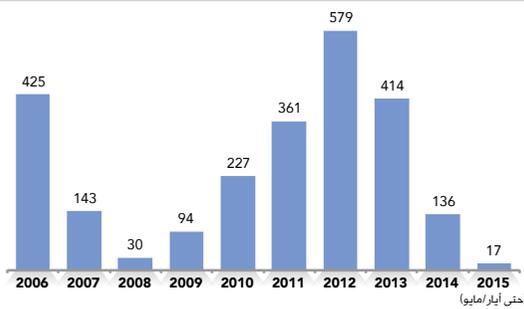
العائد السنوي من الأسماك بحسب القيود المفروضة على الوصول (بالطن)



تصدير البضائع من قطاع غزة (عدد الشاحنات المحملة بالبضائع)

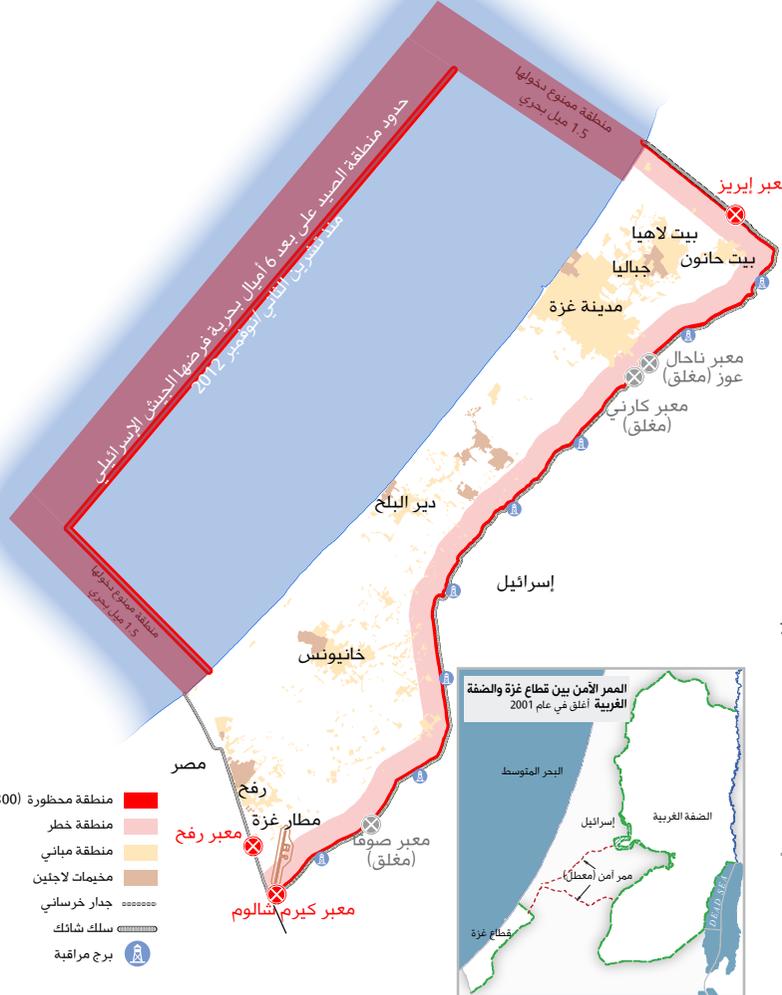


معبّر رفح: المتوسط اليومي لعدد المسافرين من غزة



إذا كان لغزة أن تتعافى من الضرر الذي فرضته عليها جولات متعددة من العمليات القتالية والاقتصاد المنهار، فلا بد من إنهاء الحصار. الناس يحتاجون إلى المساعدة وأعمال حقوقهم الإنسانية، لا العقاب الجماعي

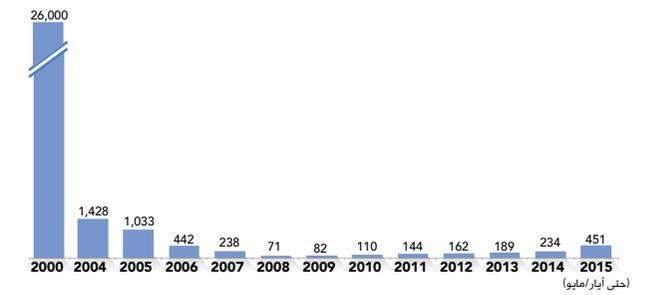
(المقرر الخاص للأمم المتحدة مكارم وببيسونو، 19 حزيران/يونيو)



حقائق أساسية عن قطاع غزة



معبّر إيريز: المتوسط اليومي لعدد المسافرين من غزة



مواد البناء القادمة عن طريق إسرائيل (حمولة شاحنة)



المتوسط السنوي محسوبا على أساس الأيام التي عمل بها وليس على أساس الأيام الفعلية

السنة	الحدث
1995	إسرائيل تقمّع السلع المحظوظ حول قطاع غزة
2000	بدء الانقراض الثانية
2001	إسرائيل تغلق البحر الأحمر بين غزة والضفة الغربية
2002	إسرائيل تقصف مطار غزة
2005	إسرائيل تغلق الأراضي الفلسطينية
2006	حماس تغزو بالأقناعات الفلسطينية
2007	إسرائيل تغلق معبر كارني فيما عدا الحصار
2008	الحرب: إسرائيل تصيد الأرصاح في حدود غزة
2009	خطت جنتي إسرائيل، بدء عملية "المطار" المضيق العسكرية
2010	حماس تستسلم على غزة وإسرائيل تفرض حصارا
2011	إسرائيل تغلق معبر كارني
2012	إسرائيل تغلق معبر صوفا
2013	إسرائيل تغلق معبر صوفا
2014	إسرائيل تغلق معبر صوفا
2015	إسرائيل تغلق معبر صوفا